Slide 1 ة".

مرحبا، اسمي *** وأنا هناليوم لمشاركة معلومات عن "معايير دولية لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية."

Slide 2

السؤال الأول الذي نطرحه "لمَ يجب تنفيذ حقوق الملكية الفكرية؟"
أولاً، هناك منافع إقتصادية كبيرة للبلدان التي تنفذ بصرامة حقوق الملكية الفكرية (أو IPRs). التزوير والقرصنة، وهي الأشكال الأكثر خطورة لانتهاك حقوق الملكية الفكرية، قد تكلّف البلدان البلايين في خسارة الدخل الضريبي وعدداً ضخماً من الوظائف. كما ستقوم شركات عديدة بتحليل طريقة تنفيذ حقوق الملكية الفكرية عند اتخاذ القرار بممارسة التجارة في بلاد معيّنة. من غير المحتمل أن يختار أصحاب الملكية الفكرية بلداً حيث لا تكون ملكيتهم محمية. بالمقابل، في حال تمّت مراعاة الملكية الفكرية، وكان التنفيذ متوقّعاً وشفّافاً، من المحتمل جداً أن تقوم الشركات بالإستثمار في تلك السوق. علاوة على ذلك، إن التقنية والأفكار التي يجلبونها معهم ستؤدي إلى تطوير الصناعات المحليّة والنقل النهائي للتقنية .

كما أن هناك منافع إجتماعية حضارية للبلدان التي تشجّع تنفيذ حقوق الملكية الفكرية بصرامة. وهي تشمل تعزيز نمو الثقافة المحليّة، تقديم الحوافز للإبداع والخلق ودعم النظام القانوني .

إضافة إلى ذلك، إن فوائد الصحة العامة والسلامة للبلدان، التي تقوم بتنفيذ صارم لحقوق الملكية الفكرية، شاملة. يتأثر كلّ بلد في العالم بخطر المواد الصيدلانية المزوّرة أو المنتجات المزوّرة الأخرى. وقد تؤدي الى مشاكل خطيرة في الصحة العامة والسلامة. على سبيل المثال، الأنسيولين؛ اللقاحات؛ طعام الأطفال وقطع السيارات مثل مساند الفرامل أو السدادات الشرارية المزوّرة، تشكّل أخطار كبيرة .

Slide3

من المسؤول عن تنفيذ حقوق الملكية الفكرية؟
بشكل أساسي إن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة. لذلك فإن صاحب الحق مسؤول مبدئياً عن البحث عن حلول وحماية حقوقهم. على صاحب الحق مراقبة أعمال منافسيهم، تتبّع التطوّرات في السوق والتصرّف لإيقاف الإنتهاك أو لتعويض أيّ خسائر.

لكن في الحالات الخطرة، خاصة عندما يكن إنتهاك حقوق الملكية الفكرية متعمّداً ولأغراض تجارية، تعتبر عدة بلدان مثل هذا العمل جنائياً بطبيعته. في هذه الحالات، قد يتطلب التنفيذ الفعّال مشاركة بعض الأشخاص أو الشركات، كالمذكورين في العرض، بالإضافة إلى صاحب الحق.

Slide 4

ما هي مستويات الحماية المتوفرة لدى أصحاب الملكية الفكرية؟
منظمة التجارة العالمية (WTO) إتفاقية على التجارة تعلّقت بسمات حقوق الملكية الفكرية (أو إتفاقية "TRIPS ") تزوّد مجموعة المعايير الدولية المشتركة وتحكم لصالح الحماية وتنفيذ الملكية الفكرية. كلّ أعضاء منظمة التجارة العالمية المادةون لدمج هذه المعايير والقواعد إلى أنظمتهم القانونية المحلية .

هذا التوحيد من حماية حقوق الملكية الفكرية وإقتصاديات في كافة أنحاء العالم تنفيذ يزوّدان مستوى جديد من التوقعّية. يسمح للمستثمرين لجلب منتجاتهم أو أفكارهم إلى الأسواق الجديدة. قبل إتفاقيةTRIPs ، كانت هناك إختلافات هامّة في طريقة تنفيذ حقوق الملكية الفكرية - في حال تمّ تنفيذها بالأصل. وضعت إتفاقية TRIPsأدنى المعايير للتنفيذ المتوقع من كلّ أعضاء منظمة التجارة العالمية.
بالإضافة الى ذلك، في حال لم يمتثل أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى إلتزاماته لتقديم أدنى المعايير هذه، وضعت إتفاقية TRIPs آلية لتسوية النزاع على أساس منظمة التجارية العالمية.

Slide 5

يكون بذلك على أعضاء منظمة التجارة العالمية التأكد من أن إجراءات التنفيذ متوفرة بموجب قانونهم المحلي لاتخاذ إجراء فعّال ضدّ إنتهاك حقوق الملكية الفكرية التي تخضع لإتفاقية TRIPs.

Slide 6

إنّ وضع قوانين جيدة اليوم لحماية حقوق الملكية الفكرية أمر هام، لكن تنفيذ تلك القوانين بفعالية أمر رئيسي. بعدم التنفيذ، تكون إتفاقية TRIPs كأنها تقدّم مجرّد حقوق بدون أيّ حلول، وبذلك دون أي حقوق مطلقاً.

تتوفر بنود تنفيذ إتفاقية TRIPs في القسم 3. وهي تنقسم إلى خمسة أقسام كما هو مذكور في العرض.

تشمل هذه البنود مبادئ لكي يباشر أعضاء منظمة التجارة العالمية إجرائتهم المحلية ويضعون أيضاً الحلول التي يجب أن تكون متوفرة لصاحب الحقّ الذي ينفذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم.

Slide 7

إنّ القسم الأول حول التنفيذ في إتفاقية TRIPs محدد في المادة 41. تضع هذه المادة إلتزامات عامّة من إتفاقية TRIPs تشمل مبدأ الهيمنة الذي يقضي بأن تكون الإجراءات التي ينفذها الأعضاء فعّالة وعادلة.

Slide 8

كما تفيد المادة 41 بأنّ الحلول المقدّمة إلى صاحب الحق يجب أن تكون عاجلة وهامّة بما فيه الكفاية لأن تعمل على ردع الإنتهاكات المستقبلية. على سبيل المثال، قد يعني ذلك أنّه يجب أن تكون الغرامات المالية أكثر من مجرّد "كلفة تجارية" للمنتهك.

كما تشير هذه المادة بأنّ إجراءات التنفيذ يجب أن تكون مناسبة وقانونية، غير معقّدة أو مكلفة جداً، وألا تضع أيّ عوائق للتجارة الشرعية.

Slide 9

كما تشمل المادة 41 تعليمات للتأكد من أنّ القرارات المتعلقة بقضية حقوق الملكية الفكرية، مثل قرار خطي حول حيثيات القضية، "شفّافة" ومتوفرة لكي يتمكن الأطراف من فهم السبب الذي إعتمدته المحكمة في الوصول الى قرار .

في الولايات المتحدة تنشر القرارات القضائية في المطبوعات. كما أن العديد منها متوفر على الإنترنت والقضايا متوفرة مع اقتباسات لكي يتمّ إيجادها بسهولة. وتسمّى القرارات أيضاً "بالآراء" - بشكل عام، تتضمن بيان وقائع بالأسئلة القانونية المعيّنةالتي سترّد عليها المحكمة. كما تحدد المحكمة القانون المتعلق بالأدلة والقضايا الذي يتمّ على أساسه اتخاذ القرار. النظام القانوني في الولايات المتّحدة يعتبر القرارات القضائية مصادراً قانونية أساسية، بالإضافة إلى الدستور، قوانين، وتعليمات. بذلك تضع المحكمة سوابق قانونية توجّه القضاة في اتخاذ القرارات في قضايا مماثلة في المستقبل .

Slide 10

يتناول القسم 2 الإجراءات المدنية والإدارية والحلول. وينصّ بأن تكون الإجراءات القضائية المدنية متوفرة لمعالجة أيّ عمل ينتهك حقوق الملكية الفكرية التي تتناولها TRIPs.

Slide 11

تنص المادة 42 على إطار لوضع الإجراءات القضائية المدنية التي تلتزم بمبدأ العملية المستحقّة وذلك بطلب الإجراءات التي تسمح بالمساهمة المناسبة والقانونية لجميع الأطراف في قضّية مدنيّة .

على سبيل المثال، تنصّ المادة بأنّه يحقّ للمدعى عليهم في دعوى مدنية لحقوق الملكية الفكرية بتبليغ خطي يتمّ تقديمه في الوقت المناسب ويشمل تفاصيل كافية، بما فيه أساس الدعاوى؛ وأن الإجراءات لن تفرض شروطاً مرهقة جداً، مثل فرض مظاهر شخصية إلزامية؛ وأنه يحقّ لكافة الأطراف إثبات صحة الدعاوى الخاصة بهم بتقديم كلّ الأدلة المتعلقة بها. أخيراً، تتطلّب المادة إجراءات قضائية تشمل وسيلة لحماية المعلومات السرّية.

في الولايات المتحدة، تسمح القرارات الوقائية بتقديم الأدلة خلال قضّيّة مدنيّة بدون الكشف عن معلومات خاصة. قد يتمّ تحديد الوثائق "لجانب المحامي فقط "، حتى أنه يتمّ أحياناً إقفال إجراءات المحكمة للجميع باستثناء المحامين. تقوم قواعد الإجراءات المدنية الإتحادية بمراقبة تقدّم وتوقيت النزاع القضائي المدني في الولايات المتّحدة، بما فيه قضايا حقوق الملكية الفكرية، وتدعم الإجراءات المناسبة والقانونية المتداولة أعلاه.

Slide12

تنصّ المادة 43 أنه يمكن للمحاكم التأكد من أن الأطراف قدّموا الأدلة المتعلقة بقضية مدنية لحقوق الملكية الفكرية. هذه الإمكانية لفرض الأدلة هي رئيسية لمنع إنتهاك حقوق الملكية الفكرية بما أن المنتهك غالباً ما يملك أدلة. وبذلك تنصّ هذه المادة أنه في حال كانت الأدلة الهامة للقضية تخضع لمراقبة طرف واحد، يمكن للمحكمة فرض تقديم أدلة على ذلك الطرف بموجب شروط معيّنة. لكن في حال رفض ذلك الطرف تقديم أدلة، قد تتخذ السلطات القضائية قراراً بشأن القضية على أساس الأدلة التي *تمّ* تقديمها فقط .

من الواضح أن الأدلة هي إحدى أكبر القضايا في النزاع القضائي المدني، خصوصاً أي دليل يتمّ اعتباره لدى السلطات القضائية خلال القضية. تتفاوت أنواع الأدلة المتوفرة بموجب الأنظمة القانونية المختلفة .

في الولايات المتّحدة، تشمل الأدلة تقديم الوثائق و/ أو الأشياء المتعلقة بقضية ما؛ شهادات خطية (وهي بيانات رسمية مأخوذة من الشهود الذين قد لا يشهدون بالضرورة في المحاكمة)؛ والإستجوابات (الأسئلة الخطية من فريق إلى آخر ليجيب عليها خطياً تحت القسَم).

Slide 13

تتعلق المادة 44 بالأوامر القضائية-- وهي أداة قويّة جداً في تنفيذ حقوق الملكية الفكرية. كما أنها تسمح للسلطة القضائية بأمر أحد الأطراف بالتوقف عن المخالفة فوراً، ممّا قد يشمل أمراً أيضاً بمنع السلع المخالفة من دخول قنوات التوزيع المحلية بعد تخليص السلع من الجمارك.

Slide 14

تنصّ إتفاقيةTRIPs ، في المادة 45، بأنّ السلطات القضائية تعطى الصلاحية لأمر الأطراف مخالفة بردّ الإعتبار لصاحب الحقّ الشرعي بشكل تعويضات، عند تصرّف الطرف المخالف عن سوء النيّة.

تشمل هذه التعويضات:

- التعويضات، وهي تعويضات مناسبة بما يكفي لتعويض صاحب الحقّ عن الضرر الذي لحق به، أو ليكون صاحب الحقّ سليماً، أو لإعادة وضعه على إلى ما كان عليه قبل حدوث الإنتهاك؛
- النفقات التي تكبّدها صاحب الحقّ في تقديم القضيّة المدنيّة للمحكمة، بما فيه أجور المحامي؛
- وحتى في حال لم يتصرّف المنتهك عن سوء نيّة، قد تأمر محكمة المنتهك بدفع التعويضات على شكل أرباح من المبيعات للسلع المخالفة، و/أو التعويضات المحددة مسبقاً. كما أن التعويضات المحددة مسبقاً تعرف بـ "التعويضات القانونية" في بعض الأنظمة بما أن القانون نفسه يقدّم مجموعة من التعويضات ويعالج الصعوبات في إثبات الأضرار في حالات حقوق الملكية الفكرية.

Slide 15

بهدف وضع رادع فعّال للإنتهاك، تقتضي المادة 46 من إتفاقية TRIPs بأنّ يمنح أعضاء منظمة التجارة العالمية السلطات القضائية صلاحية الأمر بإتلاف أو رمي السلع المخالفة لكي لا تدخل مجدداً في مجال التجارة. وبهدف التخفيف من خطر الإنتهاكات في المستقبل، يمكن للسلطات أيضاً أن تأمر برمي المواد والأدوات التي تمّ استعمالها لتصنيع السلع المخالفة. هنا، الردع رئيسي وهذه الإجراءات تساعد على ضمان عدم استعمال السلع المخالفة مجدداً في المستقبل وأن التأثير على المنتهك هو أكثر من مجرّد كلفة تجارية.

Slide 16

لمساعدة أصحاب الحقّ في ملاحقة الإنتهاك حتى مصدره، يمكن منح السلطات القضائية الصلاحية لتفرض على المنتهك الكشف عن معلومات متعلقة بأطراف ثالثة، مثل المورّدين والعملاء، المشتركين في أعمال المخالفة. إن "حقّ المعلومات" هذا المنصوص في المادة 47 هو أداة رئيسية ضدّ المنتهكين المتخصصين ويساعد أصحاب الحقّ في اتخاذ إجراءات للتنفيذ ضدّ المنتهكين الآخرين المشتركين في قنوات الإنتاج والتوزيع الأولية أو النهائية.

Slide 17

وُضعت المادة 48 لمنع إستغلال الإجراءات لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية وذلك بتقديم الحلول لطرف قدّم دعاوى ضدّهم بخصوص التنفيذ بشكل خاطئ. قد يُفرض على الطرف الذي يستغلّ إجراءات التنفيذ دفع تعويض للطرف الآخر مقابل الضرر الذي لحق بهم والنفقات التي تكبّدها خلال الدعوى الخاصة بالتنفيذ. لكن المادة تعفي الإدارات العامة والمسؤولين الذين يقدّمون دعاوى بخصوص التنفيذ بحسن نيّة.

Slide 18

في عدة بلدان، قد تكون الإجراءات الإدارية الطريقة السائدة لتقديم الحلول الخاصة بحقوق الملكية الفكرية إلى أصحاب الحقّ. توضح المادة 49 بأنّ نفس القواعد التي تحكم الحلول المدنية التي تمّت مناقشتها قد تنطبق على الإجراءات الإدارية أيضاً.

Slide 19

الإجراءات المؤقّتة، أو الإجراءات المؤقتة للحماية، مفيدة لأن الإعتماد على قضية إنتهاك وإجراءات المحكمة قد يطول جداً. قد يرغب صاحب الحق بمحاولة منع المخالفة من الإستمرار والوضع من التدهور خلال الإنتظار للإستماع الى قضية. ينصّ القسم 3، أي المادة 50 من قسم التنفيذ بموجبTRIPs ، على بنود لهذا النوع من الإجراءات.

Slide 20

تقتضي المادة 50 بأن تكون للسلطات القضائية الصلاحية لتفرض إجراءات مؤقّتة عاجلة وفعّالة بهدف منع حدوث أي ضرر آخر في مخططين: أولاً، لمنع حدوث أي إنتهاك ودخول السلع المخالفة الى قنوات التوزيع المحلية. ثانياً، المحافظة على الأدلة المتعلقة بالإنتهاك المزعوم.

Slide 21

كما على السلطات القضائية طلّب الصلاحية لاتخاذ الإجراءات بناء على طلب أحد الأطراف بدون تبليغ مسبق إلى الطرف الآخر. يشير ذلك إلى المادة 50 كـ "*inaudita altera parte*" أي بدون إشعار. على سبيل المثال، في حال هناك خطر أن يقوم المنتهك المزعوم بإتلاف أو إخفاء الأدلة التي يملكها، قد تصدر المحكمة أمراً بالتفتيش والحجز على ملكية المدعى عليه بدون تبليغه أولاً بالإجراء. هذه إحدى أهم أدوات التنفيذ لأصحاب الحقّ وغالباً ما تكون الوسيلة الفعّالة الوحيدة لمكافحة القرصنة والتزوير بما أن المنتهكين المحترفين متوفرين نادراً لتسديد الأضرار والتكاليف التي تمنح على أساس إستحقاقات القضية.

Slide 22

كما تشمل المادة 50 عدّة أساليب وقائية لمنع إستغلال الإجراءات المؤقّتة، التي قد تشمل الشرط بأن يقوم من يدّعي أنه صاحب حقّ بتقديم دليل على ملكيته أو بأن الإنتهاك وشيك. كما قد يكون على مقدّم الطلب تقديم سند كفالة أو نوعاً آخر من التأمين لحماية المدعى عليه وتقديم التعويض له في حالات إبطال الإجراءات المؤقّتة، أو في حال تبيّن لاحقاً أنه لم يحدث هناك أي إنتهاك.

كما تدعم المادة 50 الإستعمال العاجل للإجراءات المؤقّتة بما أنه لا يمكن تنفيذها بشكل غير محدد. في حال لم يباشر صاحب الحقّ فوراً بالإجراءات القانونية بشأن مسألة الإنتهاك (تقترح إتفاقية TRIPs خلال 20 يوم عمل أو 31 يوماً ميلادياً)، فيمكن بذلك إبطال الإجراءات المؤقّتة. عندما تتخذ الإجراءات بدون تبليغ مسبق إلى الطرف الآخر، يجب تبليغ الطرف المتضرر بدون تأخير بعد تنفيذ الإجراءات، على الأقل. ثمّ، للطرف المتضرر الحقّ بمطالبة السلطات بمراجعة ما إذا كان يجب تعديل، إبطال أو تأكيد الإجراءات كما يكون ملائماً.

Slide 23

يقرّ القسم الرابع بأهمية إجراءات تنفيذ الحدود لمنع السلع المقرصنة والمزيّفة من دخول قنوات التجارة في سوق أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية. خلافاً للبنود الأخرى في التنفيذ التي ناقشنا بأنها مخصّصة لمعالجة مخالفات حقوق الملكية الفكرية التي تجري ضمن حدود أحد البلدان الأعضاء، يقرّ القسم الرابع بأنّ طبيعة بيئتنا التجارية الدولية تشمل المنتجات، الشرعية وغير الشرعية، التي يتمّ تصنيعها على نحو متزايد في مكان آخر ثمّ إستيرادها إلى الأسواق الأخرى حول العالم. في الواقع، في العديد من هذه الأسواق، ترتفع عمليات الحجز المتعلّقة بحقوق الملكية الفكرية التي تجري على الحدود - في سنة 2007، عمليات الحجز في الولايات المتّحدة على الحدود ارتفعت 27 % إلى 196.7 مليون دولار أميركي، وشملت مجموعة من المنتجات المزيّفة المؤذية فعلاً مثل معجون الأسنان، الشامبو، المواد الصيدلانية، الأغذية، البطاريات، أسلاك التمديد والمصابيح الكهربائية.

Slide 24

ينصّ هذا القسم، كحدّ أدنى، أنه على الأعضاء منح الإمكانية لأصحاب الحقّ بالرجوع إلى السلطات المحلية الملائمة لمنع إستيراد العلامة التجارية المزوّرة والسلع ذات حقوق النشر المقرصنة. بشكل نموذجي، تكون هذه السلطات مسؤولة عن حماية الحدود. قد يقرّر الأعضاء أن يشمل تمديد حماية الحدود هذا فئات أخرى من حقوق الملكية الفكرية، مثل براءات الإختراع. بينما تتطلّب إتفاقية TRIPs من الأعضاء القيام بإجراءات لمنع إستيراد السلع المخالفة، يعود الأمر للعضو بأن تشمل مثل هذه الممارسات تصدير السلع المخالفة. في الولايات المتّحدة، يمكن لأصحاب الحقّ تقديم طلب لمنع تصدير السلع المخالفة.

عملياً، عند مطالبة المباشرة بإجراءات الحدود، من الضروري على أصحاب الحقّ الإتصال مباشرة بسلطات الجمارك لإعطائهم تعليمات حول التمييز بين السلع الأصيلة وغير الشرعية. قد تأخذ هذه التعليمات شكل تدريب مستمر لمفتّشي الجمارك، أو وضع مواد للتدريب على تعريف المنتج.

Slide 25

كما على الأعضاء تعيين سلطة مختصة لقبول الطلبات من أصحاب الحقّ الذين يرغبون بتقديم طلب للحصول على تنفيذ الحدود ضدّ استيراد السلع المخالفة.

في الولايات المتّحدة، يقوم أصحاب الحقّ "بتسجيل" العلامات التجارية المسجّلة أو حقوق النشر الخاصة بهم بالولايات المتّحدة حماية الحدود والجمارك (CBP). تعطي حماية الحدود والجمارك اليوم أصحاب الحقّ إمكانية تقديم هذا الطلب على الإنترنت، وتكون المعلومات المذكورة في الطلب متوفرة بعد ذلك لموظفي الجمارك في موانئ الدخول في كافة أنحاء البلاد لمراقبة الشحنات بشكل ناشط ومنع استيراد أو تصدير السلع المخالفة.

Slide 26

وكما هو الحال مع القسم السابق حول الإجراءات المؤقّتة، تتوفر التدابير الوقائية لمنع إستغلال إجراءات تنفيذ الحدود. قد يكون على مقدّم الطلب تقديم ضمانة ليستفيد من حماية تنفيذ الحدود. كما يحتاج مقدمو الطلبات لمباشرة الإجراءات بشأن الإنتهاك المشكوك فيه فوراً، والا سيتمّ تخليص السلع. في الإجراء حول المسألة، للطرف المتضرر الحقّ بمطالبة السلطات بمراجعة ما إذا كان يجب تعديل التعليق، إبطاله أو تأكيده كما يكون ملائماً. في حال التوقيف الخطأ للسلع، أو في حال تعذّر على مقدّم الطلب التصرّف في الوقت المناسب لمباشرة الإجراءات، قد يكون عليه تعويض المستورد والمرسل إليه ومالك السلع مقابل الضرر الذي لحق بهم جرّاء توقيف سلعهم في الحدود.

Slide 27

تنصّ المادة 57 على منح الطرفين، مقدم الطلب والمستورد، فرصة مساوية لمعاينة السلع المعنية لمساعدتهما على تأكيد إدّعائهم أو دفاعهم. في حال تمّ تأكيد الإنتهاك، يمكن للأعضاء أيضاً تخويل صاحب الحقّ للحصول على معلومات أخرى تتعلق باستيراد السلع المخالفة، مثل أسماء وعناوين المرسَل، المرسل إليه والمستورد لمساعدة صاحب الحقّ بجهوده لإيقاف الإنتهاك مع أمور أخرى في سلسلة التوزيع.

Slide 28

كما يمكن لكلّ عضو أن يقرّر تفويض سلطات الجمارك لديهم *بالتصرّف بحكم المنصب (أي* بمبادرتهم الخاصة) لتوقيف تخليص السلع المخالفة المشكوك فيها. *تعتبر السلطة بحكم المنصب* مفيدة لدى العديد من أصحاب الحقوق كما يعني بأنّ سلطات الجمارك قد تراقب بشكل مستمر مخالفة الإستيراد وتتصرّف بسرعة بناء على خبرتها وشكّها بدون الحاجة أن يقدّم صاحب الحقّ طلباً أو ينتظر نتيجة القرار القضائي بشأن الإنتهاك الذي باشره صاحب الحقّ والذي قد يكون مكلفاً ومضيعة للوقت.

في حال تمكنت سلطات الجمارك من التصرّف *بحكم المنصب*، تعفى من المسؤولية طالما أن أعمالها مقصودة بحسن نيّة.

Slide 29

تنصّ المادة 59 بمنح السلطات الصلاحية لفرض إتلاف السلع المخالفة المحجوزة خلال أعمال تنفيذ الحدود أو رميها خارج القنوات التجارية لتفادي أي إنتهاك وضرر لصاحب الحقّ في المستقبل. بالإضافة الى ذلك، فيما يتعلق بسلع العلامة التجارية المزوّرة، من غير المقبول إعادة تصديرها بسبب الخطر الذي قد تجلبه السلع المخالفة إلى بلد ثالث.

Slide30

أخيراً، تسمح المادة 60 للأعضاء باستثناء *الحدّ الأدنى* (*أي* الكميات الصغيرة جدا) من الإستيرادات ذات الطبيعة غير تجارية من إجراءات تنفيذ الحدود. لكن قام بعض الأعضاء بإلغاء هذا الإستثناء لاعتقادهم بأنّه يجب أن تكون هناك سياسة عدم التهاون للمنتجات المزوّرة أو المقرصنة.

Slide 31

ينصّ القسم النهائي في الفصل الخاص بتنفيذ إتفاقية TRIPs بشكل واسع جداً عن الإجراءات والعقوبات الجنائية التي يجب أن يطبقها أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية لمعالجة إنتهاك حقوق الملكية الفكرية الذي يرتفع لمستوى العمل الجنائي. وهو قسم قصير، مؤلف من مادة واحدة فقط، يجعل البلدان الأعضاء الواقعةجيداً في خطّ العرض تقرّر ما تعتبره جريمة في حقوق الملكية الفكرية ومستوى العقوبات الملائمة.

Slide32

تنصّ المادة 61 بأنّه على الأقل على الأعضاء اتخاذ الإجراءات والعقوبات الجنائية لقضايا الأعمال المتعمّدة لتزوير العلامة التجارية أو قرصنة حقوق النشر على مقياس تجاري. لدى الأعضاء حرية التصرّف لتقرير أن تشمل الإجراءات الجنائية أنواعاً أخرى من الملكية الفكرية، مثل إنتهاك براءة الإختراع أو قرصنة السرّية التجارية. تحاول عدة بلدان تحديد القرصنة أو التزوير "على المقياس التجاري"، بهدف الوصول الى موازنة لنوع الإنتهاكات التي يجب اعتبارها جنائية.

كما على الأعضاء تقديم الحلول للإنتهاك الجنائي بما فيه السجن و/أو الغرامات النقدية. في النهاية، يجب أن يكون الهدف من العقوبات ردع حدوث أي الإنتهاك في المستقبل، لذا على الأعضاء وضع الحلول بمعايير مرتفعة بما فيه الكفاية لإنجاز هذا الهدف.

Slide33

كما تنصّ المادة 61 بأنّه يجب أن تشمل الحلول الجنائية في القضايا المناسبة الحجز والغرامة والإتلاف للمواد والمعدات المستعملة لإنتاج السلع المخالفة. هذا يساعد على التأكد من عدم دخول السلع المخالفة مجدداً الى القنوات التجارية وعدم إستعمال مواد الإنتاج والأجهزة المتعلقة بذلك مجدداً للأغراض المحظورة.

Slide34

كما تنصّ المادة 61 بأنّه يجب أن تشمل الحلول الجنائية في القضايا المناسبة الحجز والغرامة والإتلاف للمواد والمعدات المستعملة لإنتاج السلع المخالفة. هذا يساعد على التأكد من عدم دخول السلع المخالفة مجدداً الى القنوات التجارية وعدم إستعمال مواد الإنتاج والأجهزة المتعلقة بذلك مجدداً للأغراض المحظورة.